

Distr.: General
25 May 2004
Arabic
Original: English



بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٩٧٨ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، بخصوص نظر المجلس في البند المعنون "رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة (S/2004/425)"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في منطقة دارفور في السودان. وإذ يلاحظ المجلس أن الآلاف قد قتلوا وأن مئات الآلاف من الناس يتهددهم خطر الموت في الأشهر القادمة، فإنه يؤكد ضرورة الوصول الفوري للمساعدة الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر.

"كما يعرب مجلس الأمن عن عميق قلقه إزاء استمرار ورود تقارير عن حدوث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور، بما في ذلك وقوع هجمات عشوائية ضد المدنيين، وعنف جنسي، وتشريد قسري، وأعمال عنف، ولا سيما ما ينطوي منها على بُعد عرقي، ويطالب بحاسبة المسؤولين عنها. ويدين المجلس بشدة جميع هذه الأعمال التي تعرّض للخطر محاولة إيجاد حل سلمي للأزمة، ويشدد على أن تلتزم جميع الأطراف في اتفاق نجamina بشأن وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية بالامتناع عن أي عمل يتسم بالعنف أو أي إساءة أخرى موجهة ضد السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وأن تلتزم أيضا حكومة السودان بتحييد ميليشيات الجنجاويد المسلحة، ويحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويحيط المجلس علما في هذا الصدد بتوصيات المفوض السامي لحقوق الإنسان الواردة في تقريره المؤرخ ٧ أيار/مايو (E/CN.4/2005/3).



”ويعيد المجلس تأكيد نداءه إلى الأطراف لكي تحرص على حماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين. ويؤكد المجلس في هذا الصدد، ضرورة قيام حكومة السودان بتسهيل العودة الطوعية والأمنة للاجئين والمشردين إلى ديارهم، وتوفير الحماية لهم، كما يدعو جميع الأطراف، بما فيها الجماعات المعارضة، إلى دعم هذه الأهداف. ويناشد المجلس جميع الأطراف، وفقا لأحكام القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣)، السماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول بدون عقبات إلى جميع الأشخاص الذين بحاجة إلى مساعدة، والقيام، إلى أقصى حد ممكن، بإتاحة جميع التسهيلات اللازمة لأداء عملهم، وتعزيز سلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم وحریتهم في التنقل بالإضافة إلى لوازمتهم.

”ويرحب المجلس باتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٨ نيسان/أبريل في نجامينا بتشاد، ويشدد على الضرورة الملحة لتقييد جميع الأطراف بوقف إطلاق النار واتخاذ التدابير الفورية من أجل إنهاء العنف، ويناشد حكومة السودان احترام التزاماتها المتمثلة في التأكد من تقييد ونزع سلاح ميليشيات الجنجاويد. وإذا يؤكد المجلس أن إنشاء لجنة لوقف إطلاق النار ذات تمثيل دولي عنصر أساسي في اتفاق ٨ نيسان/أبريل، فإنه يعرب عن تأييده الكامل والنشط لجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إنشاء لجنة لوقف إطلاق النار ووحدات حماية، ويدعو فصائل المعارضة وحكومة السودان إلى تسهيل الانتشار الفوري للمراقبين في دارفور وضمان حرية تنقلهم في كل أنحاء دارفور. كما يدعو المجلس الدول الأعضاء إلى تقديم دعم سخي لجهود الاتحاد الأفريقي.

”ويرحب المجلس بإعلان حكومة السودان أنها ستصدر تأشيرات لجميع موظفي المساعدة الإنسانية في غضون ٤٨ ساعة من تقديم الطلب، وأنها ستلغي اشتراط تراخيص السفر وستيسر دخول المعدات المستوردة لأغراض إنسانية وتخليصها جمركيا. ويحيط المجلس علما بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بمرسوم رئاسي. غير أن المجلس يساوره قلق بالغ إزاء استمرار العراقيل اللوجستية التي تحول دون التصدي بسرعة للأزمات الشديدة والمتفاقمة ويدعو الحكومة إلى الوفاء بما أعلنته من التزام بالتعاون التام والسريع مع الجهود الإنسانية لتقديم المساعدة إلى السكان المنكوبين في دارفور، ويلاحظ بقلق بالغ أن الصعوبات الإنسانية ستتفاقم بحلول موسم الأمطار الوشيك.

”ويدعو المجلس المجتمع الدولي إلى الاستجابة بسرعة وفعالية للنداء الموحد من أجل دارفور.

”ويلاحظ المجلس بأسى أن الحاجة قد طالت إلى وجود منسق مقيم/منسق شؤون إنسانية معتمد، ويؤكد ضرورة القيام فورا بتعيين منسق مقيم/منسق للشؤون الإنسانية دائم واعتماده بالشكل الملائم لضمان التنسيق اليومي بغرض إزالة العقبات التي تعترض وصول المساعدة الإنسانية التي وجهت دوائر المعونة الدولية أنظار الأمم المتحدة إليها.

”ويشجع المجلس الأطراف على تكثيف جهودها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لتزاعها لمصلحة وحدة السودان وسيادته.

”ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقيه على علم بتطورات الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان، وأن يقدم توصياته إذا دعت الضرورة إلى ذلك“.
